حذاء عباس «الشعبي»

سعد العجمي
saadkrn@hotmail.com

لو أن عباس "الشعبي" يملك زاوية يكتب فيها لما دافعت عنه، ولو كان نائباً أو مدوناً، أو يجيد التصريحات لوسائل الإعلام المكتوبة والمقروءة للرد أو التعليق أو إبداء وجهة نظره، لما احتجت إلى هذا المقال لإيضاح بعض الأمور التي قد تكون خافية عن أهل الكويت بعد الحملة التي شنّها عليه الإعلام الفاسد لتشويه صورته عبر قلب الحقائق واختلاق الأكاذيب.

واضح جداً أن "عباس" بعفويته، وطيبة قلبه، ورغم أنه مجرد مواطن بسيط، لا يملك قلماً، ولا يحظى بحصانة برلمانية، وليس لديه وسيلة إعلام يهاجم بها هذا وينتقد من خلالها ذاك، فإنه شخص مؤثر، ما يقوله يؤلم الكثيرين ويزعجهم وربما يقض مضاجعهم، لذلك كتب عنه من يعتقدون أنهم عباقرة الصحافة وخصصوا له مقالات كاملة لم يتركوا شاردة ولا واردة إلا وألبسوه إياها ظلماً وافتراءً، وآخر هذه الحملات الجائرة ما قام به برنامج هابط في إحدى قنوات الردح.

في البداية ليس لديّ مانع من أن ينتقد "عباس" وتنتقد تصرفاته، وسلوكياته، فلا أحد فوق النقد، وأدرك أن هناك من يتفق مع ما يطرحه ويقوم به "الشعبي"، وهناك من يختلف معه، وهذا وضع طبيعي، لكن انتقاد تصرفات الرجل يجب أن يبقى في حدود التصرفات ذاتها، ومعارضتها ورفضها أو تأييدها حق متاح للجميع، أما أن يجعلهم كرههم أو مخالفتهم لما يقوم به "عباس الشعبي" ذريعة للكذب والحط من كرامات الناس، فهذا أمر غير مقبول إطلاقاً.

برنامج قناة الردح خصص حلقتين لتشويه صورة "عباس" زوراً وبهتاناً حيث صوروا عباس بأنه "إيراني" حديث التجنيس، عمل خباراً قبل أن يُجنّسه مسلم البراك تحت بند الأعمال الجليلة، دون أن يعلم المرتزقة الذين مثلوا تلك الحلقتين أن عباس كويتي ولد على تراب هذا الوطن الطاهر، قبل أن تحملهم "حميرهم" أجلّكم الله، إلى الكويت ليعيشوا فيها تحت بند "تقبيل الأيادي".

في عام 1952، وقبل ولادة جوقة مرتزقة الفن الهابط في شتى بقاع الأرض، ولد عباس في منطقة شرق، في "السكة العودة"، جيرانه عائلة النائب السابق الفاضل عبدالواحد العوضي، درس هناك وتعلم حب وطنه مع جيرانه سُنّة وشيعة، وعندما حدثت محنة الغزو العراقي الغاشم وفرّ مَن فرّ، وتعاون مَن تعاون، صمد عباس وانخرط في خلية مقاومة بيان ومشرف، وتعرض للضرب في مخفر بيان وكاد أن يقتله العراقيون هناك، عمل في الجمعيات التعاونية خدمة لأهل الكويت، وامتهن مع مجموعة من أصدقائه تزوير البطاقات والإثباتات الشخصية وتوزيعها على أبطال المقاومة وبعض الشخصيات المعروفة خوفاً عليها، كعبدالرسول معرفي والوزير السابق محمد العصفور، وزودوا المقاومة في بعض المناطق خصوصاً خلية القرين بالأسلحة، واسألوا أحمد البداح وغانم النجار وأحمد الديين عن دور عباس في توزيع بعض المنشورات، مع بعض الأبطال مثل علي بوعركي وعبدالله العمر رحمهما الله.

نعم هذا هو عباس الشعبي "مرعب النواب" الذي لم يسرق، ولم ينصب، ولم يتملق، ولم يقبّل الأيادي للحصول على هبة من هذا أو عطية من ذاك، مواطن شريف يعيش في زمن أغبر، مقيت، أصبح الوطني فيه مهاناً، والحرامي مقرباً، كل ذنبه أنه يعبّر عن رأيه بصراحة وبلا خوف أو مجاملة ، كل ما اقترفه أنه اختار الشرفاء وصاحبهم، وأصبح يدافع عنهم بوسائله المتاحة له من هتاف أو تصفيق للتعبير عمّا يحمله من مشاعر حب تجاههم.

لله درك يا "أبومحمد" كم أنت عملاق، وكم هم أقزام، كم أنت شامخ، وكم تبدو رؤوسهم مطأطأة... اطمأن يا "عباس" ونم قرير العين، ولا يضرنك منهم قدح ولا مدح، فعندما تُعرض المواقف في ساحة الوطنية أمام شرفاء الكويت لن يعادلوا قيمة حذائك الذي تلبس.

د. شاكر النابلسي *

صوت العقل الذي لم يسمعه سياسيو العراق

كانت دهشتي كبيرة، عندما قرأت الجزء الأول، من إعلان الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية، من خلال مقابلة مع شبكة "سي إن إن" الإخبارية، الذي يقول فيه إن "العراق لا يحتاج إلى وجود ثابت، أو قواعد عسكرية في العراق، وإن القوات الأمنية العراقية بإمكانها مع نهاية 2011 مواجهة جماعات العنف المسلح في العراق، وحماية الأمن الداخلي".

أما الجزء الثاني من تصريح علي الدباغ، فمقبول وواقعي. وكلنا من عراقيين وعرب ننادي به، ونأمل تحقيقه وليست فقط الحكومة العراقية. وهو الذي قال إن "العراق يسعى إلى بناء قواته الأمنية والدفاعية، لحماية أمن مواطنيه، ووحدة ترابه وسيادته، ضمن علاقات ثنائية مع دول المنطقة، ونزع بذور التوتر والخلاف، والتدخل في الشؤون الداخلية، وبناء علاقات، ومصالح إقليمية تؤمن استقرار ووحدة العراق" وإن كان في هذا التصريح الكثير من الإنشائية، والكلام المكرر.

الرأي الآخر الأكثر واقعية وصدقاً

ولكن لماذا كانت دهشتي عظيمة، عندما سمعت وقرأت الجزء الأول من تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية؟

السبب المباشر في هذه الدهشة، أنني قلبتُ الصفحة يومها، فوجدت في الصفحة الأخرى تصريحاً أكثر واقعية، وأكثر صدقاً، وأكثر شجاعة وشفافية من تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية. وهو تصريح رئيس أركان الجيش العراقي الركن بابكر زيباري في 2010/8/11، عندما قال بكل شجاعة، وموضوعية، وبمسؤولية وصدق الجندي الباسل، إن "الجيش العراقي لن يكون قادراً تماماً على تولي الملف الأمني قبل 2020، وسيكون بحاجة إلى الدعم الأميركي حتى ذلك الحين. وأضاف زيباري في مؤتمر عُقد لتقييم "جاهزية" القوات الأمنية لحماية البلاد، بعد انسحاب القوات الأميركية، أن "إستراتيجية بناء القوات تسير على ثلاث مراحل مهمة جداً، ويجب الحرص عليها". وعن انسحاب القوات الأميركية، يرى زيباري أنه "على السياسيين إيجاد أساليب أخرى لتعويض الفراغ لما بعد 2011، لأن الجيش لن يتكامل قبل عام 2020".

وقال في عبارة خطيرة، ودالة: "لو سُئلتُ عن الانسحاب لقلتُ للسياسيين، يجب أن يبقى الجيش الأميركي حتى يتكامل الجيش العراقي عام 2020".

أسئلة مريرة وحائرة

والأسئلة المريرة والحائرة التي يثيرها هذان التصريحان (تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة وتصريح زيباري رئيس الأركان) هي:

- أيّاً من هذين التصريحين نصدق: تصريح الناطق باسم الحكومة العراقية، أم تصريح العسكري العارف، والمدرك عسكرياً وأمنياً لمعنى الانسحاب العسكري الأميركي النهائي من العراق، عام 2011؟ ففي حين يقول زيباري إن العراق بحاجة إلى عشر سنوات من الآن، للاستعداد والتأهيل لكي يستطيع حماية نفسه بنفسه، يقول الناطق الرسمي باسم الحكومة، إن العراق جاهز الآن لحماية نفسه بنفسه؛ أي أن الفرق ليس يوماً أو يومين، أو شهراً أو شهرين، أو سنة أو سنتين، ولكن الفرق بين 2011 وهو عام السياسة، و2020 وهو عام الجندية، عشر سنوات.

- كيف يمكن أن يكون الفرق بين حساب السياسيين العراقيين المتسابقين تسابقاً محموماً على المناصب والمنافع الشخصية والعائلية، وبين حساب العسكريين عشر سنوات كاملة؟

- هل يلقي سياسيو العراق الكلام على عواهنه، ويدلون بالتصريحات كيفما اتفق، وكيفما اتفقت هذه التصريحات والقرارات المصيرية مع مصالحهم الشخصية، بينما الجنود المسؤولون كبابكر زيباري يحسبون خطواتهم بدقة متناهية، ويزنون تصريحاتهم بميزان الذهب الدقيق، لأنهم معنيّون بالموت، وحياة العراق والعراقيين بالدرجة الأولى؟ ويبدو أن السياسيين العراقيين الناعمين بالمنطقة الخضراء، لا هَمَّ لهم، ولا هُمَّ يحزنون. فها هُمْ العراقيون يموتون كل يوم بالعشرات والمئات، من عناصر الإرهاب، ومن حرارة الطقس، ومن انقطاع الكهرباء، ونقص وسوء الخدمات العامة، والانفلات الأمني، بينما السياسيون يقبعون في "المنطقة الخضراء" هانئين، ناعمين بالخيرات المختلفة. ويقبضون في كل شهر أعلى مرتبات للسياسيين في العالم. فبلغ المرتب الشهري للنائب - مثالاً لا حصراً- في البرلمان العراقي 28 ألف دولار إضافة إلى مئتي ألف دولار سنوياً، يتم دفعها له على دفعتين، كل ستة أشهر. إضافة إلى كثير من الامتيازات الخاصة بالحراسة، والإقامة، والسفر، والطبابة، والتعليم، وخلاف ذلك. وهذا يعني أن دخل النائب العراقي السنوي بعد التخفيض المزمع (10 في المئة) سيكون نصف مليون دولار! ولعل هذا سر تكالب الزعماء السياسيين على الترشح والفوز بعضوية مجلس النواب! في حين أننا لا نعلم شيئاً عن دخل الوزير العراقي، ورئيس الوزراء، ورئيس الجمهورية، وغيرهم من الرسميين، مما دفع بعض الصحافيين، إلى دعوة "النَذَابات" للندب والبكاء على العراق، الذي كان!

- إلامَ استند سياسيو العراق في الاتفاقية الأمنية الموقعة مع أميركا، والتي بموجبها وافقوا على انسحاب أميركا من العراق نهائياً عام 2011؟ هل استندوا إلى "جاهزية" الجيش والأمن العراقيين، اللذين قال عنهما بابكر زيباري في الأمس إنهما لن يكونا جاهزين إلا في عام 2020؟ أم انهم استندوا إلى دعم ومساندة الشعب العراقي، الذي ذاق الأمرين من هؤلاء الساسة، الذين سرقوه، ونهبوه، وغدروا به، وتركوه نهباً، وفريسة للإرهاب، والغلاء، وسوء الخدمات، وراحوا يتصارعون صراع الوحوش الكاسرة، على الفريسة العراقية؟

وأخيراً: إن مستقبل العراق القريب مخيف، ومظلم، رغم تفاؤل كثير من الزملاء المفكرين، والباحثين، والكتاب. أما أنا فمتشائم- على غير عادتي- ولعل سرَّ تشاؤمي اليوم، هو هذه الأسئلة الصعبة والحائرة، التي طرحتها، دون أن أعثر لها على إجابة شافية.

* كاتب أردني

في رثاء د. البغدادي... الأفكار لا تموت

د. بدر الديحاني
dai7aani@gmail.com

ندرك ونحن نودع الزميل الإنسان المتواضع المفكر الراحل د. أحمد البغدادي أن الوداع قاسٍ جداً على النفس البشرية، إلا أن عزاءنا هو أننا على ثقة تامة بأن أفكار الزميل الراحل الجريئة ستظل باقية حتى بعد رحيل جسده الضعيف لأن الأفكار لا تموت.

لقد رفع الراحل د. البغدادي، الملتزم دينياً، صوته عالياً واضحاً ضد محاولة بعض التيارات الدينية إيهام الناس بأنها تحتكر الحقيقة في تفسير أحداث التاريخ الإسلامي، بيد أنه لم يدع أنه يمتلك الحقيقة الكاملة، بل إنه ظل حتى آخر أيامه يدافع بقوّة عن حق الإنسان في التعبير عن رأيه واستخدام عقله في تفسير الظواهر والأحداث الدينية التي لعبت دوراً مؤثراً في تشكيل الفكر الإسلامي والتي تدَّعي التيارات الدينية أنها صاحبة الحق المطلق في تفسيرها، رغم أن التاريخ الإنساني يثبت لنا أنه ليس هناك حقيقة كاملة في تفسير الظواهر والأحداث التاريخية إذ إن الحقيقة تظل دائماً نسبية تتحكم فيها ظروف الزمان والمكان وطبيعة القوى المسيطرة.

لم يكن د. البغدادي وحيداً في هذا الميدان إذ سبقه الكثير مثل المفكرين الكبيرين الراحلين حسين مروة ود. فرج فودة، اللذين اغتيلا بسبب آرائهما الجريئة التي لم تطالب إلا بإعادة قراءة الأحداث التاريخية وإعادة تفسير المحطات المفصلية المهمة التي لعبت دوراً رئيسياً في مسار الحضارة العربية الإسلامية بشكل آخر مختلف تماماً عما هو سائد من تفسير يروّج له الإسلام السياسي. كما سبق د. البغدادي أيضاً المفكر الراحل د. نصر حامد أبوزيد ود. سيد القمني، اللذان تم تكفيرهما وتعرضا للكثير من المشاكل الحياتية بسبب آرائهما الجريئة في إعادة قراءة الأحداث والظواهر الدينية بطريقة جريئة.

ولعله من الأهمية بمكان أن نؤكد هنا أن هؤلاء المفكرين التنويريين الذين قدموا لنا رؤية جديدة ومختلفة لكيفية قراءة التراث العربي الإسلامي لم ينطلقوا من موقف عدائي مبدئي ضد الدين الإسلامي، بل على العكس من ذلك تماماً، فإنهم كانوا من الملتزمين دينياً، كما هو حال الزميل الراحل د. البغدادي الذي نعرفه شخصياً إذ زاملناه في الجامعة سنواتٍ طويلة، وكل ذنبهم أنهم كانوا من أشد المدافعين عن أهمية دراسة التاريخ والتراث الإسلامي بروح جديدة تستخدم العقل من أجل استخلاص العبر باعتبارهما، أي التاريخ والتراث، من صنع البشر وليس لهما قدسية، بل إن إعادة قراءتهما وتفسير الأحداث التي تشكلا منها يحتملان الصواب كما يحتملان الخطأ أيضاً، لذا فمن الطبيعي أن يكون هناك أكثر من قراءة وأكثر من تفسير للتاريخ والتراث البشري إذ يمكن تناولهما من زوايا عدة تفرضها ظروف الزمان والمكان وطبيعة المرحلة التاريخية.

لهذا فإن دعوة هؤلاء المفكرين تتلخص في ضرورة إعادة قراءة التاريخ الإسلامي من جديد باستخدام العقل لا العاطفة، وذلك من أجل تجديد الفكر الإسلامي ليتناسب مع روح العصر ومتطلباته كما كانوا يقولون في كتاباتهم ومؤلفاتهم العديدة. لذا فليس غريباً أن يكون عنوان أحد أهم مؤلفات د. البغدادي هو "تجديد الفكر الديني... دعوة لاستخدام العقل".

ليس من الضروري أن نتفق مع كل ما طرحه د. البغدادي أو غيره من آراء وأفكار إذ إنها قابلة للنقاش والنقد والاختلاف، كما هو حال أي أفكار أو آراء بشرية، بيد أننا لابد أن نحترمها أولاً ثم نخضعها بعد ذلك للتحليل والنقاش العلمي مع الأخذ في الاعتبار أنه من المستحيل منع العقل البشري من التفكير، كما أن الأفكار النيّرة والجريئة لا تموت أو تتوقف مع توقف قلب مبدعها عن الخفقان، بل إنها تبقى حية وتتناقلها العقول جيلاً بعد جيل مادام العقل البشري قادراً على التفكير.

السقاف والقصيبي... وداعاً

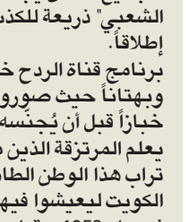

أحمد عيسى
a.essa@aljarida.com

رحيل أحمد السقاف وقبله كثيرون شهدوا مراحل تأسيس الكويت الحديثة وانعطافاتها المفصلية، ينبهنا إلى سطحية الإعلام الرسمي بتعامله مع التاريخ، فهو يتجاهل توثيق وتدوين مشاهدات من عاصروا التأسيس والتقلبات والمفاصل التي شهدتها الدولة. ولا ننسى فقداننا للفارس غازي القصيبي الذي كانت كلماته داعماً للكويتيين أثناء احتلال بلادهم، وأقسم بعودة الكويت فعادت رائعة كروعة السلام والحياة.

ربما كتب على هذا العمود الأسبوعي أن يتحول إلى مجلس عزاء مفتوح خلال شهر رمضان الجاري، أستذكر به أصدقاء وأودع شخصيات أثرت في جزء من تكويني.

الأسبوع الماضي رحل أحمد البغدادي، وحضرت برحيله سيرة فهد العسكر وسامي المنيس، أما اليوم فأرثي أحمد السقاف وغازي القصيبي.

برحيل أحمد السقاف طويت صفحة مهمة من تاريخ الكويت الإنساني والثقافي، فهو صاحب مجلة "كاظمة" التي أصدرها مع عبد الحميد الصانع عام 1948 لتكون أول مجلة تطبع في الكويت، ثم ساقته الأقدار ليؤسس مجلة "العربي" عام 1958 لتظل حتى يومنا هذا منارة ثقافية تضيء سماء الوطن العربي.

عمل السقاف عام 1965 عضواً منتدباً للهيئة العامة لدعم الجنوب والخليج العربي، وهي مؤسسة حكومية (ألحقت أعمالها تالياً بالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية)، وكان مسؤولا عن متابعة تنفيذ المشاريع المتعلقة بالصحة والتعليم في اليمنين الشمالي والجنوبي، وإمارات الخليج قبل أن تعلن استقلالها، وبحسب سيرته فقد ساهم في وقف الحرب اليمنية- اليمنية عام 1972، ووقف ثورة ظفار وهي ذات الثورة التي التحق بإحدى مراحلها الراحل أحمد الربعي.

أحمد السقاف سيرة طيبة لزمن جميل، به تُختزل مرحلة تأسيس الكويت وبعديها الثقافي والقومي، ويؤلم رحيله اليوم وسط تنكرنا لمحيطنا العربي وهويتنا القومية ومطالبات ممجوجة بالانسلاخ عن محيطنا والانغماس أكثر في داخلنا المتوتر، وأكثر إيلاما أن يرحل دون أن توثق هذه المرحلة من تاريخ الكويت على يد معاصريها، خصوصاً ونحن نراهم يطوون أوراقهم ويرحلون بهدوء الواحد تلو الآخر.

رحيل أحمد السقاف وقبله كثيرون شهدوا مراحل تأسيس الكويت الحديثة وانعطافاتها المفصلية، ينبهنا إلى سطحية الإعلام الرسمي بتعامله مع التاريخ، فهو يتجاهل توثيق وتدوين مشاهدات من عاصروا التأسيس والتقلبات والمفاصل التي شهدتها الدولة، ويفضّل اختزال الماضي بصور قديمة ومواد فيلمية بالأبيض والأسود مصحوبة بموسيقى تراثية تدليلاً على عدائنا المفرط للتاريخ وشهوده.

غازي القصيبي... كرّمته الكويت شاعراً وفارساً من فرسان تحريرها وحمله الكويتيون بقلوبهم، الرجل الذي جاء وذهب، صاحب "شقة الحرية"، و"سبعة" و"هما" و"حكاية حب"، وهبني أصدقاء عرفتهم بفضله، وآخرون كان هو المشترك الوحيد بيننا، ومع ذلك لم يقيض لنا أن نلتقي، كلماته كانت داعماً للكويتيين أثناء احتلال بلادهم، أقسم بعودة الكويت فعادت رائعة كروعة السلام والحياة، أشعاره الرومانسية كما الوطنية ستبقي تخلد ذكراه، أما شخصياته التي خلقها في عالمه الروائي لتحاكي حياة كل منا فتستبقيه طويلاً في قلوبنا قبل أن يلفها النسيان.

غازي القصيبي... بقدر انحباس الدمع لحظة رحيلك دون أن يُذرف... وداعاً.

خوسيه فينالز *

PROJECT SYNDICATE

اختبار الاستقرار المالي في أميركا

استنت الولايات المتحدة أخيراً تشريعاً بعيد المدى للإصلاح المالي- وهذا يشكل استجابة تاريخية للأزمة المالية الأشد تدميراً منذ عقود من الزمان، وهي الاستجابة التي اتخذت خطوات بالغة الأهمية ورحبت بخطوات أخرى في اتجاه معالجة نقاط الضعف العديدة التي تعيب الجهاز المالي والتنظيمي في الولايات المتحدة والتي كشفت عنها الأزمة.

وفي حين عكفت إدارة أوباما والكونغرس الأميركي على استخلاص الدروس من الأزمة والتداول بشأن الإصلاحات، كان صندوق النقد الدولي يعمل أيضاً على تقييم النظام المالي في الولايات المتحدة في إطار برنامج تقييم القطاع المالي. وكان برنامج تقييم القطاع المالي قد بدأ العمل به في أعقاب الأزمة التي ضربت آسيا في منتصف تسعينيات القرن العشرين لتمكين التقييم الموضوعي لمواطن القوة ونقاط الضعف التي تتسم بها الأنظمة المالية في البلدان المختلفة، بما في ذلك مدى توافقها مع المعايير الدولية. ولقد دفعت الأزمة العالمية الأخيرة مجموعة العشرين إلى إعادة التأكيد على أهمية هذه "الفحوص" التي تتم في إطار برنامج تقييم القطاع المالي في دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار العالمي، بل إن المجموعة ألزمت أعضاءها بالخضوع لهذه الفحوص بشكل منتظم.

ولكن بعد أن خضعت الولايات المتحدة لهذا الامتحان، ما هي الرؤى التي يمكننا استخلاصها في ما يتصل بصحة النظام المالي الأميركي والإصلاحات التنظيمية الأخيرة؟

لقد اشتملت المراجعة على العديد من النتائج الإيجابية، فهي تثني على السلطات الأميركية لتحركاتها الجريئة والحاسمة في منع خطر الانهيار الشامل أثناء فترة اتسمت بالاضطرابات الشديدة في السوق. ورغم أن الأزمة فرضت تكاليف باهظة على المستويين الوطني والدولي، فيبدو أن الأخطاء التي أدت إلى أزمة الكساد الأعظم في ثلاثينيات القرن العشرين لم تتكرر.

كما تصرفت السلطات الأميركية بسرعة أيضاً لتقديم تشريعات الإصلاح التي تعالج نقاط الضعف التي أدت إلى الأزمة. وكان إقرار الكونغرس الأميركي لقانون "دود-فرانك" بمنزلة معلم بالغ الأهمية على طريق إصلاح القطاع المالي في الولايات المتحدة. وبموجب القانون الجديد، تم إنشاء جهاز تنظيمي للمخاطر الشاملة، واعتماد آليات جديدة للتعامل مع فشل المؤسسات غير المصرفية التي تتسم بأهمية كبرى بالنسبة للنظام الكلي.

وتوفر هذه الإصلاحات الأساس لنظام مالي أكثر أماناً وسلامة، ورغم ذلك فإن التقييم الذي تم بموجب برنامج تقييم القطاع المالي يؤكد أن المهمة لم تنته بعد، وأن المزيد من التحركات الحاسمة مازال مطلوباً.

فأولاً، وعلى الرغم من استعادة الاستقرار المالي عموماً، وتعزيز رؤوس أموال البنوك بشكل كبير نتيجة لاختبارات الإجهاد التي أجريت في العام الماضي، مازالت هناك بعض نقاط الضعف المهمة. فحتى إذا استمر النمو على وتيرته الحالية فإن الأمر يتطلب المزيد من رأس المال، خصوصاً بالنسبة للبنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويبدو أن تدبير هذه الاحتياجات أمر ممكن، ولكن كما تذكرنا الأحداث الأخيرة في أوروبا والبيانات الصادرة عن الولايات المتحدة أخيراً، فإن التعافي -والثقة- مازال هشاً، خصوصاً على خلفية الديون العامة المرتفعة. وإذا ضعف الاقتصاد فقد يكون الاحتياج إلى رؤوس أموال إضافية للبنوك كبيراً.

وثانياً، من الواضح أن قانون "دود-فرانك" يمثل خطوة هائلة إلى الأمام في تحسين عملية تنظيم المؤسسات المالية الفردية والنظام ككل، ولكنه فوّت فرصة بالغة الأهمية لتبسيط عمل الهيئات الإشرافية في الولايات المتحدة، تاركاً من غير الواضح ما إذا كانت الثغرات القديمة والصلاحيات المتضاربة التي أسهمت في اندلاع الأزمة قد عولجت بالفعل. والواقع أن التشريع يقدم هيكلاً عظمياً للبنية التنظيمية الجديدة، وسيكون الأمر راجعاً إلى مجلس الإشراف على الاستقرار المالي لوضع العضلات الإشرافية على هذه العظام: تحسين التعاون بين الهيئات المختلفة، وإحكام القواعد التي تحكم عمل المؤسسات ذات الأهمية الكلية، والاستجابة السريعة والقوية للمخاطر الشاملة.

وثالثاً، سيتطلب الحد من المخاطر الشاملة تحركاً صارماً لضمان عدم وجود مؤسسات مالية أضخم من أن يُسمَح لها بالإفلاس. ولقد اتخذ التشريع الجديد خطوات مهمة في هذا الاتجاه، فدعا إلى فرض رسوم إضافية خاصة برأس المال على الشركات بما يتناسب مع المخاطر الشاملة التي تخوضها، وطالب الشركات ذات الأهمية الشاملة بإعداد "توصيات" تيسر تفكيكها بسهولة، وقدم إطاراً خاصاً لاتخاذ القرار في حالة فشلها، ولكن هذه التدابير ليس من الممكن أن تعمل كبديل للإشراف القوي القادر على استباق الأحداث؛ وليس من الممكن أن تعمل القواعد والتنظيمات كبديل "للرغبة في العمل".

ورابعاً، مازال إصلاح تمويل الإسكان في الولايات المتحدة منقوصاً، فقد كانت السياسات العامة الرامية إلى دعم الإقراض العقاري مكلفة، وغير فعالة، كما شجعت على الإفراط في خوض المجازفة، الأمر الذي ساعد على دفع النظام نحو الأزمة. ويجري في الوقت الحالي صياغة مقترحات محددة لمعالجة هذا الموقف، ولكن لا نستطيع أن نقول إن إصلاح النظام المالي قد تم من دون التوصل إلى حل حاسم لوكالات الرهن العقاري الأميركية (التي ترعاها الحكومة) والحد بشكل كبير من الدعم المقدم لقروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة.

باختصار، نستطيع أن نقول إن السلطات في الولايات المتحدة فعلت الكثير لتعزيز القطاع المالي. والواقع أن مشاركتها في برنامج تقييم القطاع المالي- وموافقتها على نشر النتائج- تشير إلى التزامها بالجهود العالمية الرامية إلى ضمان عدم تكرار الأزمة التي دامت طوال الأعوام الثلاثة الماضية. بيد أن الاختبار الحقيقي سيكون في كيفية تنفيذ الإصلاحات الأخيرة في الداخل، وتنسيق هذه الإصلاحات على المستوى الدولي.

* مستشار ومدير قسم أسواق النقد ورأس المال لدى صندوق النقد الدولي.
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

شكراً جلالة الملك!

عبدالله المسفر
almesfer@hotmail.com

حسم جلالة الملك عبدالله ملك الشقيقة السعودية الأمر في فوضى الفتوى المستشرية في عالمنا الإسلامي بإصدار قراره الأخير بمنع إصدار الفتاوى باستثناء أعضاء هيئة كبار العلماء في المملكة، وبهذا يسدل جلالته الستار على حقبة من الزمن عشناها تضاربت فيها الفتاوى مما جعل الإنسان المسلم يعيش في حالة من اللغط والتخبط وعدم الاتزان في أمور مهمة.

ولعل الفتاوى الشاذة والمثيرة للجدل وغير المقبولة عقلياً وأخلاقيا كفتوى إرضاع الكبير، كانت هي السبب في إصدار هذا القرار المهم الذي سيضع حداً لتلك الفتاوى التي خالفت الأعراف والتقاليد والشريعة السمحة التي منها أيضاً فتوى إباحة التدخين أثناء الصيام على أساس أنه ليس من المفطرات.

وهنا لابد أن نتقدم بالشكر لجلالة الملك على قراره الذي جاء في وقته المناسب لمنع محبي الشهرة من الظهور على حساب الإسلام وبما يشكك في العقيدة ويهمّش دور الدين العظيم في تقويم المجتمع بكل شرائحه وأفراده، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو، وإن كان قرار الملك عبدالله سيقوّم الفتوى في المملكة ويقننها، فما هو موقف بقية الدول الإسلامية حيث لا يسري هذا القرار على العلماء أو عفواً أنصاف العلماء في بقية البلدان؟... لهذا من المفترض أن يسير بقية القادة المسلمين على خطى الملك عبدالله.

قرار الملك عبدالله وإن كان مؤثراً على العالم الإسلامي لحد كبير، لكنه ولا شك لن يمنع إصدار الفتاوى غير المدروسة ولا الحكيمة في دول مؤثرة بفتواها كمصر مثلاً والتي لا شك أن لها ثقلاً إسلامياً كبيراً وبها أكبر عدد من العلماء المسلمين بعاقلهم وجاهلهم، فلماذا لا يصدر الرئيس مبارك قراراً كهذا؟ ولماذا لا يصدر بقية القادة قرارهم حتى ننقي الفتاوى من الشوائب التي جعلتنا نعيش في تخبط وشك مستمر فيما يقوله العلماء؟

عن نفسي شاهدت وسمعت وقرأت كثيراً عن تضارب الفتاوى وعايشت قصص خلاف بين المسلمين بسبب الفتاوى وصلت إلى حد الشجار والعراك وكان منها قصة لأحد الاصدقاء لديه ولدان أحدهما ملتزم والاخر "زقمبي"، واختلف الاثنان حول قضية الغناء وإباحته من حرمته، وتطور الأمر إلى حد أن اعتدى أحدهما على الآخر، وكادت الأمور أن تصل إلى ما لا تحمد عقباه والسبب في ذلك الفتاوى "السَفري" التي تقدم من خلال الفضائيات التى أصبح يظهر على شاشاتها النطيحة والمتردية.

فضائيات عصرنا الحالي أشاعت الفوضى وفتحت المجال لكل أفّاق وجاهل، بل إن غالبية العلماء العظام يخشون الظهور على تلك الفضائيات خشية أن يصنفوا من رجال دين الفضائيات الذين همشوا الإسلام وتناولوا قشوره، فأساؤوا له وأساؤوا لأنفسهم... ولعل من هؤلاء الذين أثاروا انتباهي أولئك الفتيان الصغار الذين يظهرون على أكثر من قناة وفي برامج شهيرة يتحدثون عن الإسلام ويفتون في أمور كثيرة، وكأنهم من كبار العلماء وأصحاب مدارس فقهية ولهم باع طويل مع العلم ومدارسه.

تقنين الفتوى لن يحدث إلا بمنع غير العالم المعتبر والمشهود له بالكفاءة من الإفتاء... وقرار الملك عبدالله لن يسري إلا على المملكة فقط، ولكنه بأي حال خطوة البداية على طريق الصواب... فشكرا لك جلالة الملك.

***

النائب سعدون حماد استأجر بيتاً في الدائرة الثالثة بمبلغ 150 ألفاً في ثلاث سنوات، وهذا يعني أنه سيدفع أكثر من 4 آلاف دينار شهرياً... مبروك.